

بن جامع: «العوازم» ستقاطع الانتخابات إذا عدل «التصويت»

أوضح أمير قبيلة العوازم فلاح بن جامع انه لم يدل بأي تصريح لأي جهة اعلامية، مؤكدا في الوقت نفسه ان أي قرار يتخذه لا يمكن أن يكون تحت أي ضغط من جهة كانت.

وقال بن جامع انه بالنسبة للندوات التي تقام في الكويت «فهي موجودة ومعروفة لدى الجميع سواء المعارضة او الموالية».



وزاد: «أكد رفضي لأي تعديل على آلية التصويت في الانتخابات المقبلة، وفي حال حدوث ذلك ستمتنع قبيلة العوازم عن المشاركة في الانتخابات المقبلة، حفظ الله الكويت وشعبها من كل مكروه».

فلاح بن جامع

الراشد: الأغلبية تعدت على كل القيم الاجتماعية والدستورية

قال النائب السابق علي الراشد ان البيان الصادر من ديوان السعدون اليوم (امس) نعتبره البيان الاول لقلب نظام الحكم والتعدي على سمو الامير مباشرة، وهم يعلمون ان ذات الامير مصونة لا تمس لا بالتصريح ولا بالتصريح.

وأضاف الراشد قائلا في تصريح صحافي: ولكن تعدوا على كل القيم الاجتماعية والدستورية والتحريض والدعوة بين أفراد الشعب لحمل السلاح حتى يسيل الدم وهذا ما قصد من كتب هذا البيان سيء الذكر، بانهم سيدافعون بكل الوسائل سياسيا وميدانيا!!



علي الراشد

وتابع: وهذا ما حذرنا منه ونعلم بان من صاغه هو شخص يقول أتق شر من أحسنت اليه وما إغفاء الامير عنه إلا خطأ تحريكه القيادة الرحيمة بأبنائها، مضيفا انه والجميع يعلم بحق الامير باستخدام المادة 71 بصدار مراسيم ضرورة وهناك سوابق شارك بها السعدون والسلطان ولم يكن هناك اعتراض والمجلس القادم له الحق في قبولها أو رفضها والدستور اعطاه هذا الحق.

وقال الراشد: الواضح من بيانكم يعكس مدى الخوف من ازمة الشعبية التي ستصعبكم من صناديق الانتخاب في حال تغيرت آلية التصويت، فانتقم والله أبعد من أن تدافعوا عن الدستور ومواده، مختتما تصريحه بقوله: حفظ الله الكويت من شر بعض أبنائها.

الكندري: تطبيق مواد الدستور الحل الأمثل للخروج من الأزمة السياسية الحالية

قال المنسق العام للحركة الإصلاحية الكويتية «حراك» النائب السابق د.محمد الكندري: إننا نمر بمرحلة حرجة من تاريخنا السياسي، تقتضي منا جميعا الحفاظ على استقرارنا ووحدتنا الداخلية والذي لن يتحقق بعد توفيق الله تعالى الا من خلال التمسك بالنظام الدستوري ودولة المؤسسات والقانون وعدم تجاوز الإمة - مصدر السلطات - وإرادتها وخياراتها في المشاركة الحقيقية في التشريع والرقابة وفق ما نص عليه الدستور.



د.محمد الكندري

وطرح د. الكندري عدة تساؤلات تحمل في طياتها تصوره للأزمة السياسية الحالية، وان الحل الأمثل والوحيد للخروج منها هو بتطبيق مواد الدستور، وخصوصا المادة 71، التي وضحت شروط مراسيم الضرورة، والتي هي غير متحققة بتاتا في التوجه لتعديل النظام الانتخابي الحالي من خلال مرسوم الضرورة.

والتساؤلات التي تستحق طرحها هي كالتالي: اولاً: ما الضرورة الفعلية المستعجلة التي لا تحتل التأخير لإصدار مرسوم يمس آلية الانتخاب؟

أليس ذلك يتعارض مع نص المادة 71 من الدستور؟ ثانياً: ألا يفهم من التوجه بتعديل النظام الانتخابي الحالي مرسوم ضرورة محاولة تغيير تركيبة المجلس الأخير ومخرجات الانتخابات وخصوصا بعد ان حصنت المحكمة الدستورية؟

أليس هذا يعد تدخلا في الانتخابات وتغييراً لإرادة الإمة؟ ثالثاً: هل أصبح من يتمسك بالدستور ويدعو لتعزيز دولة المؤسسات وحجز من مغية مخالفة مواد الدستور خارجاً عن القانون ومهددا للنظام كما يحاول البعض تصويره؟

رابعاً: هل يجوز السكوت عن تجاوزات ومخالفات جسيمة لمواد الدستور واحكام القضاء واعتبارات المصلحة العامة وعدم اتخاذ موقف مسؤول إزاء ذلك؟

خامساً: أليس التمسك بالنظام الدستوري هو الأساس - بعد الله تعالى - في حفظ البلاد واستقرارها الداخلي وتعزيز دولة المؤسسات والقانون؟ سادساً: أليس من الحكمة عدم الاستهانة بتوجه الأغلبية التي اختارها الشعب وكذلك الكتل السياسية التي لها امتدادات واسعة وكبيرة عند جموع الشعب؟ سابعاً: هل الشعب واختياراته وإرادته أصبحت لا قيمة لها من خلال تجاوزه وعدم اشراكه في تقرير آلية اختياره لمن يمثله في البرلمان؟

فإنما: هل نحن في حاجة لإدخال البلاد في أزمات ومشاحنات حقيقية وردود أفعال قاسية جراء تعديل النظام الانتخابي بمرسوم ضرورة؟ ثامساً: أليس من الحكمة تقويت تلك الأزمات المتوقعة من خلال عدم المساس بالنظام الانتخابي الحالي؟ وأليس الفعل هو سبب رد الفعل؟

واختتم د.الكندري تصريحه بأننا على ثقة بحكمة صاحب السمو الأمير، وانه سيحجز للدستور والإمة وسيحجز البلاد لأزمة سياسية حقيقية ربما لم تشهدا البلاد من قبل لعلها

تضمن توصيات عدة منها مطالبة السلطين وكل شرائح ومؤسسات المجتمع بتعميق روح المصالحة البيان الختامي لمؤتمر الحوار الوطني: تكريس مرجعية الدستور وتحقيق العدالة والمساواة ونهضة تشريعية شاملة واستقلال القضاء



وانطلاقاً من العقد الاجتماعي الذي ارتضاه أهل الكويت مجتمعين حكما ومحكومين وهو دستور 1962، وبالنظر إلى الواقع الكويتي بجميع ابعاده الإيجابية والسلبية انطلقت فعاليات مؤتمر الحوار الوطني الكويتي الأول في الفترة من 8 إلى 9 أكتوبر 2012 في فندق شيراتون الكويت وقد تضمن المؤتمر ثلاث جلسات عامة بالإضافة لحلقتين نقاشيتين وفقاً للبرنامج التالي:

● الجلسة العامة الأولى تحت عنوان «تنظيم العمل السياسي».

● الجلسة العامة الثانية تحت عنوان «نحو تعزيز المواطنة الدستورية».

● الجلسة العامة الثالثة تحت عنوان «التنمية.. مشروع دولة».

بينما كانت الحلقة النقاشية الأولى تحت عنوان «دور الشباب في التنمية السياسية».

● الحلقة النقاشية الثانية تحت عنوان «المجال الرياضي كأحد مداخل الاستقرار والتنمية».

وقد شارك في هذا المؤتمر نخبة من الشخصيات الكويتية المرموقة التي تمثل وجهات نظر مختلفة من كل مكونات المجتمع الكويتي، وتبلورت من خلال أعمال المؤتمر مبريات عدة إذ تم تسليط الضوء على الكثير من القضايا التي تعبر كل منها عن رغبة محددة في تشخيص واستشراف الحالة التي يمر بها المجتمع الكويتي من أشكاليات وما تتطلبه من حلول.

وتمثلت التوصيات في الآتي: أولاً: الإيمان بمبدأ الحوار واعتماده من قبل جميع الأطراف كمدخل حضاري متميز لإيجاد حلول حقيقية لمشاكل المجتمع الكويتي المختلفة ومنها ثقافة الحوار بحيث تصبح ثقافة عامة يتم فيها قبول الرأي والآخر يتسامح ويتكامل، واستطراداً فإن أي جهد أو دعوة في هذا الاتجاه محل ترحيب وتشجيع، مع حث الجميع على الاستمرار في عقد مثل هذه الفعاليات لإحداث أكبر قدر من تلاقح الرؤى والأفكار ولتجاوز ما سماه أكبر من الخلافات والصراعات السياسية في إطار الارتقاء بالخطاب والإداء السياسي الشامل وبما يتضمنه ذلك من تأثيرات توعوية على الرأي العام.

علمنا أننا نعتبر هذا المؤتمر حاجة مجتمعية ملحة يجب البناء على إنجازاته خطوة بعد خطوة لإنشاء واقع سياسي سليم يقوم على أرضية الاستقرار السياسي وعلى التفاهم والتكامل بين مكونات المجتمع الكويتي قاطبة، ومن هنا نؤكد على الاستمرار في عقد المنتديات والفعاليات الداعمة لتعزيز ثقافة الحوار وتبني مبادرات تدعم قيم الحوار واعتبار مؤتمر الحوار الوطني منهجية يتم السير عليها في المستقبل الي ان ينعقد مؤتمر الحوار الوطني الثاني.

ثانياً: وجوب تثبيت وتكريس مرجعية الدستور الكويتي كمرجعية يتحدد من خلالها مسارات العمل السياسي بكل أشكاله وبشئتي تبايناته على ان تكون ثوابت الدستور هي محددات ما يجوز وما لا يجوز في التعاطي السياسي المختلفة، منع وجوب احترام الصلاحيات المختلفة لكل سلطة من السلطات بحيث لا تفتتت سلطة على أخرى ولا تنازعاها اختصاصها المقرر لها دستوريا مع تأكيد مبدأ الفصل المرن بين السلطات مع تعاونها.

ثالثاً: الدعوة لنهضة تشريعية شاملة بحيث تتناول التشريعات المستحدثة كل الفراغات التشريعية الخاصة بالمستجدات على أرض الواقع وذلك بوضع آلية دستورية وقانونية تكفل تجنب الفوضى السياسية، وإنشاء هيئة عليا مستقلة للانتخابات وإقرار قانون انتخابي يكرس الوحدة الوطنية ويتلافى كل المثالب التي تشوب العملية الانتخابية، وإقرار قانون كشف الذمة المالية من خلال تفويض إحدى الهيئات القضائية للكشف عن الذمة المالية داخل وخارج الكويت حتى لا يتعارض مع مبدأ السرية المصرفية، وإقرار قانون الوحدة الوطنية وتجرير خطاب

المستقبل الي ان ينعقد مؤتمر الحوار الوطني الثاني. ثانياً: وجوب تثبيت وتكريس مرجعية الدستور الكويتي كمرجعية يتحدد من خلالها مسارات العمل السياسي بكل أشكاله وبشئتي تبايناته على ان تكون ثوابت الدستور هي محددات ما يجوز وما لا يجوز في التعاطي السياسي المختلفة، منع وجوب احترام الصلاحيات المختلفة لكل سلطة من السلطات بحيث لا تفتتت سلطة على أخرى ولا تنازعاها اختصاصها المقرر لها دستوريا مع تأكيد مبدأ الفصل المرن بين السلطات مع تعاونها.

ثالثاً: الدعوة لنهضة تشريعية شاملة بحيث تتناول التشريعات المستحدثة كل الفراغات التشريعية الخاصة بالمستجدات على أرض الواقع وذلك بوضع آلية دستورية وقانونية تكفل تجنب الفوضى السياسية، وإنشاء هيئة عليا مستقلة للانتخابات وإقرار قانون انتخابي يكرس الوحدة الوطنية ويتلافى كل المثالب التي تشوب العملية الانتخابية، وإقرار قانون كشف الذمة المالية من خلال تفويض إحدى الهيئات القضائية للكشف عن الذمة المالية داخل وخارج الكويت حتى لا يتعارض مع مبدأ السرية المصرفية، وإقرار قانون الوحدة الوطنية وتجرير خطاب

المستقبل الي ان ينعقد مؤتمر الحوار الوطني الثاني. ثانياً: وجوب تثبيت وتكريس مرجعية الدستور الكويتي كمرجعية يتحدد من خلالها مسارات العمل السياسي بكل أشكاله وبشئتي تبايناته على ان تكون ثوابت الدستور هي محددات ما يجوز وما لا يجوز في التعاطي السياسي المختلفة، منع وجوب احترام الصلاحيات المختلفة لكل سلطة من السلطات بحيث لا تفتتت سلطة على أخرى ولا تنازعاها اختصاصها المقرر لها دستوريا مع تأكيد مبدأ الفصل المرن بين السلطات مع تعاونها.

ثالثاً: الدعوة لنهضة تشريعية شاملة بحيث تتناول التشريعات المستحدثة كل الفراغات التشريعية الخاصة بالمستجدات على أرض الواقع وذلك بوضع آلية دستورية وقانونية تكفل تجنب الفوضى السياسية، وإنشاء هيئة عليا مستقلة للانتخابات وإقرار قانون انتخابي يكرس الوحدة الوطنية ويتلافى كل المثالب التي تشوب العملية الانتخابية، وإقرار قانون كشف الذمة المالية من خلال تفويض إحدى الهيئات القضائية للكشف عن الذمة المالية داخل وخارج الكويت حتى لا يتعارض مع مبدأ السرية المصرفية، وإقرار قانون الوحدة الوطنية وتجرير خطاب

رئيس وأعضاء الجمعية عقدوا مؤتمراً صحافياً أمس

«الشفافية»: ملتزمون بالحيادية في رصد الانتخابات بتجرد ودون انحياز الغزالي: عدم استخدام أموال ومقار الجمعيات لمصلحة مرشح معين

تمويل الانتخابات، وشراء الأصوات، والعنف الانتخابي، إضافة إلى الانحياز الحكومي، ومخالفات الإعلانات والمقرات الانتخابية.

دوره، أكد عضو المفوضية الخبير الدستوري والقانوني الدكتور محمد القبلي ان المفوضية أخذت بما من شأنه تحقيق إرادة الناخبين وعكس صورة صحيحة لاختيارهم، مشيراً إلى ان المشرع منع التأثير على إرادتهم بأي صورة، إذ اعتبر الصرف غير المبرر وغير القابل للتفسير، إضافة إلى استخدام وسائل الإعلام والإعلان كلها أمور مرفوضة ومجرمة قانوناً لما فيها من تأثير على الإرادة الانتخابية.

شخصية المبلغ. ولفت إلى الدقة والمهنية في عمل المفوضية من خلال الرصد والعمل المهني والالتزام بالقانون وتجنب تعارض المصالح إذ يفصح جميع الأعضاء عن أي تعارض محتمل للمصالح بين تطوعه والمشاركة في أي نشاط للمفوضية فيما يخص الانتخابات، داعياً الجمهور للإبلاغ عن أي حالات فساد انتخابية مثل الانتخابات الغريبة، والمعاملات الانتخابية،



رئيس وأعضاء جمعية الشفافية الكويتية خلال المؤتمر الصحافي الذي عقد في مقر الجمعية أمس (قاسم باشا)

مرشح معين أو الاضرار به. وشعر إلى وجوب عدم استخدام أموال ومقار الجمعيات والنقابات لمصلحة مرشح معين والإضرار به، ضمان الحيادية الإقتراع داخل المركز وحولها، وخلوها من أي تجاوزات من جميع الأطراف، وسلامة عملية فرز الأصوات وإعلان النتائج، ومراعاة جميع الجرائم والمخالفات الأخرى الواردة في قانون الانتخابات.

قال رئيس جمعية الشفافية الكويتية صلاح الغزالي أن المفوضية الأهلية لشفافية الانتخابات تخصص بمراقبة والتزامها بالقوانين واللوائح المنظمة لها، والتعاون مع الجهات الرسمية المعنية بتنظيم الانتخابات ليتم إنجاز عملها، كما انها تقوم بدعوة المتطوعين وتدريبهم على أعمال المفوضية، واقتراح تطوير إدارة وتنظيم الانتخابات على المستوى المحلي، والتوعية العامة بشأن الديمقراطية والممارسة الانتخابية الصحيحة، والتعاون والتنسيق مع المجتمع المدني بالانتخابات محلياً ودولياً.

وأضاف خلال المؤتمر الصحافي الذي عقده وأعضاء المفوضية صباح امس في مقر الجمعية الكويتية للشفافية ان المفوضية ترصد ضرورة توافر شروط المرشح لدى المتقدمين للترشح، والانتخابات الفرعية بين المنتخبين لغثة أو طائفة معينة، وشراء أصوات الناخبين والتبليغ عنها، ومخالفة الدعاية والمقرات الانتخابية للمرشحين، وحياد الجهات الحكومية مع جميع المرشحين والعنف الانتخابي كاستعمال القوة والتهديد وحمل السلاح أو الإضرار في تجهير أو صباح أو مظاهرات للاخلال بحرية الانتخابات، إضافة إلى ضمان حياد الأجهزة الاعلامية الرسمية، واستخدام دور العبادة أو دور العلم لمصلحة

● ناصر الوهيت